

علمتنا الثورة



معين النجري

قال لي زميل يعمل مديراً لمكتب أحد وزراء حكومة الوفاق: «يجب أن تختار حزباً لتحصل على منصب في مؤسستك، إنها مرحلة تقاسم بين الأحزاب» أجبته بكلام مختصر كان بلغه ابتساماً حزينة، فصاحبني الثوري جداً يجهل أن الربيع العربي الذي غمر الواقع بإيجابيات كبيرة كان له أيضاً سلبيات مؤلمة فرضت نفسها على الواقع بشكل مفرز للغاية، ولكي نتخلص منها نحتاج إلى ثورة ثقافية بحجم الربيع العربي لعشرة مواسم متتالية.

لقد علمتنا الثورة كيف نهين رؤسائنا في العمل ونسيء لأشخاصهم ولا نحترم مناصبهم، علمتنا كيف نبتزهم ونحصل على ما لا نستحقه ونكون أكثر حنقا وسخطا عليهم.

علمتنا الثورة عدم احترام الأكبر سناً والأوسع اطلاعاً والأكثر خبرة ومهنية. فاسدين معقدين في الفساد وغارقين في مستنقعاته إلى ثوار أظفار نمسك بمكبرات الصوت ونهتف بأقوى الشعارات النضالية وأكثرها نقاء وصفاء وكان المرحوم غاندي مجرد تلميذ فاشل في مدرستنا النضالية.

علمتنا الثورة كيف ندوس على القانون

والدستور والمعايير الأخلاقية والمهنية ونفرض أنفسنا بالصوت العالي وقوة الذراع.

لقد علمتنا الثورة أشياء كثيرة كنا نستحي من القيام بها وأشياء أخرى لم تكن ضمن المألوف أصبحت اليوم عادية.

لكن يبدو أن صاحبي المنتشي جداً بانتصارات الربيع العربي لا يختلط كثيراً بالناس ولذلك يجهل أنه لم يعد أحد يحترم حزيه ولم يعد أحد يحترم الأحزاب الأخرى.

كل الكيانات والأحزاب متهمه ومذنبه في حسابات البسطاء الذين عاشوا فواجع وماسي وانتصارات ومكاسب وإخفاقات وخسائر الربيع العربي.. إنهم يؤمنون بأنه لم يخرج أحد نقياً إلا الشهداء فقط.

لعل صاحبي يقرأ هذا الوجد ليدرك أنني لست بحاجة إلى حزب سياسي لأنني لست بحاجة إلى منصب، ولكنني بحاجة إلى من يطبق القانون بحزم فأعرف حقوقي جيداً بعد أن أنجز واجباتي كما يجب.

أما الأحزاب وتقاسماتها التنتة فلتذهب إلى الجحيم غير مأسوف عليها.

خطاب مفتوح إلى وزير الصحة العامة والسكان

د. علي عبدالملك الشامي

تتمنى على الأخ وزير الصحة العامة والسكان د. أحمد العنسي أن يقوم بزيارات ميدانية وأن يضرب بيد من حديد.. هناك بعض المراكز الصحية بحاجة إلى أدوية وتجديد وبعض المراكز الصحية تلعب بأرواح المواطنين الذين لا يستطيعون أن يصلوا إلى أي مستشفى وخصوصاً إذا كانوا في منطقة نائية والكثير من المراكز الصحية تغلق الساعة ١٢ ظهراً لا يوجد مناوبين ولا سيارات إسعاف في بعض تلك المناطق، نتمنى عليك أيها الوزير أن تزور تلك المراكز الصحية من أجل أن ترى بعينيك العجائب وقد رأينا بأنه لا داعي لذكر أسماء تلك المراكز (العيادات والأقسام بالمستشفيات الحكومية) لأن ما خفي كان أعظم تصور لو مرض أحد المواطنين لا يجد سيارة إسعاف تقله إلى أي مستشفى، فبعض المناطق التي يقطنها مواطنون تحتاج إلى أكثر من ساعة أو ساعتين من أجل الوصول إلى مستشفى قريب.. فهل يعقل هذا فإذا كان مريض القلب أو مريض نوبات الأزمة الصدرية فلن يصل إلا محمولاً على اكتاف الناس، نأمل من شخصكم أيها الوزير أن تعيد النظر بألية المراكز الصحية والمستشفيات الشاملة فيجب أن يكون في كل مركز من المراكز المتواجدة في المناطق النائية مناوبا ومقيم باطنية وإسعاف وجراحة وهو أقل الإيمان ويجب أن تكون عدة الإسعاف الأولية مثل أجهزة التنفس والضغط ومواد التبخير الصدرية متواجدة على قدم وساق إضافة إلى الإسعافات الأولية للجروح والحروق التي تفتقرها الكثير من المراكز والأدوية المبيع الخاصة بالقلب وتحت اللسان والأنسولين وبعض حبوب السكر والضغط على الأقل ولو بسببية بسيطة حتى يستطيع المواطن عند التحول أن يلقي الرعاية والعناية من قبل المركز «العيادة الصحية» القريبة من مكان سكنه نتشم من الأخ وزير الصحة أن يؤمن للمناطق النائية سيارات إسعاف مجهزة للميدان تكون على شكل دائري تجوب المناطق المحيطة بالمدن

آراء في مقال

(2-1)

هاشم عبدالحافظ

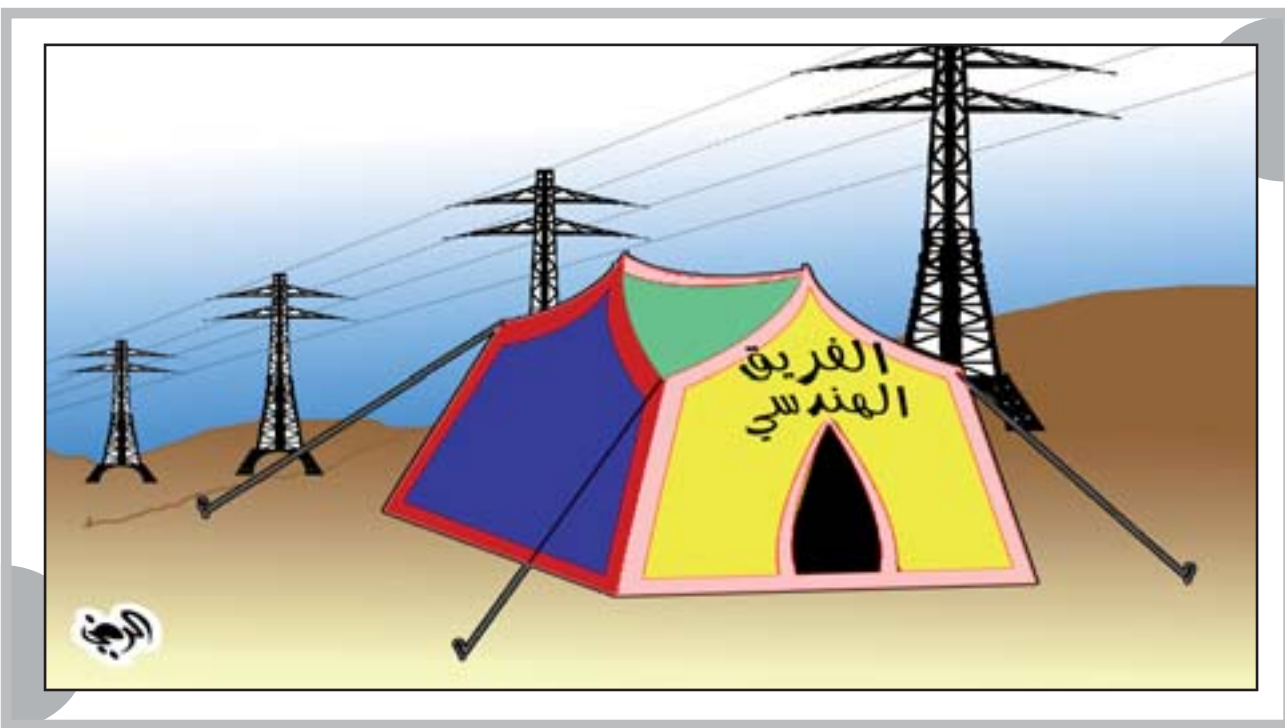


تواصلوا مع أقسام الإطفاء في مراكز الشرطة المعنية تسمع أحاديث عن تعامل بعض المختصين مع بلاغاتهم التلفزيونية عن الحرائق التي شبت بهذا المنزل أو ذاك بل المحل التجاري ووصول سيارة المطافئ إلى أماكن الحوادث متأخرة وأحياناً لم تصل، قد تسمع أحاديث عن الربط من خلية أو أكثر وما تسببه من ضعف للطاقة يفض عنه، رغم أنها مخالفة يعاقب عليها القانون، ولكنها تلتف الانتباه إلى أسباب أخرى مثل الربط الكهربائي العشوائي وانعدام الأرت في المنازل أو من أعدت الكهرباء إلى الأرض ومضاعفات أخرى ناتجة عن إحراق إطارات السيارات التالفة والغايات المتكسدة على الأرصعة والأرقة وتتمثل بتلوث الهواء بثاني أكسيد الكربون. أما دور الجيران في إطفاء الحرائق قبل وصول السيارة المختصة للإطفاء مع الطم إلى الموقع أحياناً له حكاية وحكايات فما تعنيه هو إيضاح قسوة تعامله مع كل منكوب خاصة إذا طلب أحدهم من الطم رش الأماكن المنضرة بالمياه المزوجة باليودرة الخاصة بإطفاء الحرائق ليتمن قلبه ويزول خوفه من اشتعالها مرة أخرى، فالطم يطلب النكوب بالمكافأة المالية على أن السيارة قد وصلت إلى المنطفة تحديداً لإطفاء الحريق وليس للزئمة بل يهدد بإبلاغ الضابط المناوب لإتصافهم، طالما تلقى الأول أمراً بتجهيز سيارة الإطفاء والتأكد من استعداد الطم لأداء المهمة.

أيضا تسمع من بعضهم أي الحضور أحاديث مذهلة مفادها فقدان أشياء لم تتأثر بالحريق وإذا حصلت على معلومة فإنها غير مؤكدة ولا تساعد الصحفي على كتابة مقال خبري أيضا. ربما تكون لهذا الكاتب أو المثقف رؤية إلى الواقع الاجتماعي المليء بالمشاكل المتنوعة كالأعداءات على الأبراج والشبكات الكهربائية مأخوذة برابطها القوي بالحرمان القسري من الحقوق التي تؤدي إلى تقاسم وإهمال بعض الموظفين لواجباتهم وأثر ذلك على بعض أبناء المحافظة المعنية والذين يتبادلون بالأعداء المتكرر على أنابيب الغاز والبتروول وأبراج الكهرباء وقطع الطرقات. هنامن المهم التذكير بـ ((قاعدة السبعين)) وأهميتها في حماية منشآت عامة والحفاظ على السلم الاجتماعي، هي قواعد عرفية عرفتها اليمن فيما كان يعرف بالملكة المتوكلية (السبعين) وأهميتها في حماية منشآت عامة عرفية (عرفية) قانونية سميت باسمهم (قواعد السبعين) وكفلت حماية الطرق وحفظ الأمن وصيانة الحقوق والفروض المتوجبة على المواطنين في أنحاء اليمن. وتلك القواعد يعمل بها بما لا يتعارض مع القوانين بعد الثورة)). السؤال: لماذا الحكومات المتعاقبة لم تقم بالتواصل مع كبار رجالات اليمن من شتى المناطق، ووضعوا قواعد (عرفية) قانونية سميت باسمهم (قواعد السبعين) وكفلت حماية الطرق وحفظ الأمن وصيانة الحقوق والفروض المتوجبة على المواطنين في أنحاء اليمن. وتلك القواعد يعمل بها بما لا يتعارض مع القوانين بعد الثورة)). السؤال: لماذا الحكومات المتعاقبة لم تقم بالتواصل مع كبار رجالات اليمن لتذكيرهم بالقواعد العرفية والتقاليد الأصلية ودور المشايخ في مناطقهم لساعدة الدولة (حكومة الوفاق الوطني) على الهدوء والاستقرار والبناء؟ قد توجد إجابة على السؤال ولكن الإجابة الشافية يمتلكها حاكم أو معاون كاتا في الحكم ولا يزال على قيد الحياة وذلك سيتم من خلال ترتيب لقاء مع الشخصيات الاجتماعية والسياسية ووجهاء اليمن الواحد لإقناعهم بضرورة العمل بالقواعد العرفية وبما لا يتعارض مع الدستور والقوانين ليتم الترتيب

على ضوء ذلك الحياة الدستورية الجديدة إضافة إلى معرفة وتوفير بعض أولويات متطلبات هذه المنطقة أو تلك من المشاريع الاقتصادية والبنى التحتية والاهتمام بما هو قائم من حيث صيانتها حتى تستمر بتقديم خدماتها خاصة أن لا أحد يجهل أن النظام بمكوناته الحكومية والتنظيمية السياسية وكذلك المعارضة بمكوناتها الحزبية والقبلية والمناطية بعض قيادات هذه المكونات الوظيفية العامة والمال العام لصالح شخصية وسياسية ضيقة نتج عن الاعتداء على الملكات العامة والخاصة وهي ضمن مطالب عادلة تنتظر طرحها على طاولة نقاش كروية لتصويب الأخطاء أي كان مصدرها وإنصاف الطموحين، فالسياسي والفكر والمثقف مثل غيرهم من القيادات الإدارية تجدهم يتهربون من عرض المشكلة بحسب ما سمعوه من بعض المنضرين أثناء زيارتهم الميدانية والاستماع إلى آراء بعضهم في مطالبهم وأولويات احتياجات المنطقة، لكنهم يفضلون للأسف التحدث أو كتابة المقال الإعلامي في ما يسمى أزمة سياسية لا مشكلة خاصة إذا كان هؤلاء الفخر مصالحيهم ترتبط بمصالح مراكز قوى القائمة تحتاج إلى صراحة ووضع الأحاديث والكتابات وهم غير مستعدين لذلك لأن غايتها أي الكتابات تصبح لإرادة الإداري وتجاوز هشاشة مناهج التعليم لراثة الخلفاء الفاشلين الإعلامي وإرساء ما يذكر الإنسان فاعل الخير والطوبى إلى إقامة العدل المستمد من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف في حالة أن العقلاء اقتنعوا بنتائج أبحاثهم في تجارب حكومات سابقة وأمعنوا النظر بمشروع القانون، طالما ونحن نتطلع إلى إصلاح المجتمع على ضوء حكمة إلهية يجربها الله على أحد من خلقه وهي تؤكد أن الحكمة أن العدل مرتبط بالإسلام قبل غيره من ديانات سماوية. هذا إذا كان مقصودا بذلك الأحاديث والكتابات جعل العقول تفتق دور الأمان وأهميته في تثبيت الاستقرار السياسي قبل الأمن والاستقرار السياسي والأمن كشرط لعملية البناء المتكامل لمن يتحقق إلا بإيجاد قيم العدل والمساواة، وهذا لن يكون إلا بوضع كل شيء في موضعه الصحيح فبدأ حدث كل هذا يكون قد تحقق فينا قوله تعالى لا يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً (سورة البقرة - آية ٢٦٩).

إن القارئ المستصغر في بعض المقالات والأحاديث المينية يجد فيها مبالغة وتذبذب ملحوظا في موقف المثقف تصل أحيانا إلى حرمان المجتمع من حقوقه بالتالي تولد الشعور بأن السياسة التعليمية والإعلامية والثقافية تراجعت منذ ٣٦ عاماً، رغم ما شهدته من تحسن في بعض المجالات، لكنها لم ترتق إلى مستوى المتغير بسبب ما يشوبها من مبالغات ومديح، بل وتذبذب موقف المثقف من وصف المشكلة بدقة وموضوعية، فمثلاً بعض الإعلاميين والصحفيين ينسبون إلى وسائل الإعلام تضليل المتلقي بينما بعضهم يتناسون بأن هم يمارسون التضليل عليه عن طريق هذه الوسائل ويمتثل ذلك بكتابتهم وأحاديثهم وفي نصع الآخر على عكس آراءهم بل رأيه بالمشكلة نفسها إذا كان كاتباً في مقال قصير وليس مطول. وعلى الرغم من الشعور المبكر بالحاجة إلى السياسة الإعلامية والثقافية الصريحة والواضحة إلا أن القائمين على هذا النشاط الهام لم يهتموا بتطويره ليكون عامل جذب لكل مثقف ومفكر يتعاطى مع صحف محايدة وكتب مفيدة لاكتساب المعارف التاريخية والسياسية من المجتمع وتطورها.



facebook

فيسبوكيات

من سينتصر؟

هل دقت طبول الحرب؟؟؟ الحرب ستطلع يا مهزوم يا منتصر وتنتهي هذه الفوضى بكل معانيها... المماحكات السياسية ولدت أزمة اقتصادية واجتماعية وعسكرية أيضا ظل ضحيتها الشعب... الحرب يمكن تكون شهراً لكن تنتهي المعاناة بلحظة فوز طرف على طرف ويقضي كل من الآخر والحكم للمنتصر لينتصر سياسة واحدة ونظاماً واحداً... والاهم منه هو الشعب قد يكون هو ضحية، طيب ما كان خليفوها انقلاب عسكري من اول قالوا ثورة وتغيير، أما الآن يمكن يدخل معها المدنين والشباب والضحايا والدم سيكون للركب... يا ترى مين سينتصر؟



هدى المصعبي

أين وكيف؟

قال لي احد شباب الساحة أن صديقه يشكو إليه حاله قائلاً: إلى أين سأذهب بعدما اقتلعتوا خيمتي، كيف سأقابل مجتمعي وأبناء حارتي، بل كيف سأقابل أهلي وأولادي بل زوجتي التي هجرتها وحيدة في بيتي، كيف سأقابلهم وأنا لم أف بأي شرط من شروط اعتكافي في خيمتي، كنت أقول لهم سنأكل كل يوم دجاجة، والوقود سنخفضه إلى ثلث سعره، وسنبني لنا قلة، وفي الأخير لم اجن من نفسي سوى ظلة، وخسرنا العمر والوقت وكذا الأخلة.



عبدالله عبدالرحمن المصعبي